السياسة المالية للإمام علي a في إدارة الغنائم والجزية والخراج

الدكتور ميثم شيركش
أستاذ مساعد، كلية التاريخ، قسم التاريخ الإسلامي، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران
Shirkosh.maitham@gmail.com
أنور عبيس عويد الزبيدي
طالب ماجستير، كلية التاريخ، قسم التاريخ الإسلامي، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران
anoarabass407@gmail.com

The financial policy of Imam Ali (peace be upon him) in the management of spoils, tribute and tax

Dr. Maytham Sherkash
Assistant Professor , Faculty of History , Department of Islamic History , University of Religions and Sects , Qom , Iran
Anwar Abeis Awaid Alzubadi
Master Student , Faculty of History , Department of Islamic History , University of Religions and Sects , Qom , Iran

الملخص:-

لقد كانت النظرة السياسية للإمام علي a نظرة ثاقبة وموضوعية منذ بداياته، فقد رأى بأن الديانة الإسلامية يجب أن تهتم بكافة شؤون الدولة ومجالات الحياة، حيث أراد الإمام علي منذ بداية الدعوة الإسلامية أن تكون الحياة الاجتماعية والعلاقة بين فئات المجتمع واضحة في ما يخص الرعاية والعناية الاجتماعية، وجعل العمل متوفراً لكل فئات المجتمع، فضلاً على القيام بتقسيمه، فالنظام الاجتماعي الذي سعى إليه يؤكد فيه على النظم الأخلاقية الراقية فيه.

كان الإمام علي في نهجه الاقتصادي صلباً في تأثيره بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي منذ بداية الدعوة الإسلامية، فقد تأثر المسلمون بأفكار الإمام علي في كافة القضايا الاقتصادية. فقد تنوع شكل وأسلوب إدارة الدولة عند الإمام علي، وذلك حسب الموقع والخصوصية ومقدرات السكان والحكام، وقد طبق الإمام علي ذلك على أسلوبه بإدارته لدولته، فقد اتبع الأسلوبين المركزي واللامركزي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإمام علي a ، إدارة الغنائم، إدارة الجزية والخراج.

Abstract:-

The political view of Imam Ali, peace be upon him, was an insightful and objective view from his beginnings. He saw that the Islamic religion should take care of all state affairs and areas of life. Since the beginning of the Islamic call, Imam Ali wanted social life and the relationship between the groups of society to be clear in terms of care and attention. social, and making work available to all segments of society, as well as dividing it, the social system that he sought to emphasize the high moral systems in it.

In his economic approach, Imam Ali was solid in his positive impact on the economic situation since the beginning of the Islamic call. Muslims were influenced by the ideas of Imam Ali in all economic issues. The form and method of managing the state of Imam Ali varied according to the location, privacy, capabilities of the population and the rulers, and Imam Ali applied that to his method of managing his state, as he followed the central and decentralized methods.

Key words: financial policy, Imam Ali (peace be upon him), management of spoils, management of tribute and tax.

المقدمة:

لقد كان لدى العرب قبل الإسلام خلل في البنية الاقتصادية لديهم، فلا يوجد توازن الاقتصادي يحكم العلاقات ضمن المجتمع العربي، وقد كانت وسائل الانتاج بدائية، تعتمد على تربية الحيوانات بشكل أولي، ثم التجارة والزراعة وبعض المصنوعات، وإن النظام الاقتصادية الذي قاد المجتمع كان يقوم على استغلال الغني للفقير، فالمتضرر الأول هو الفقير الذي وصل إلى درجة أصبحت فيها مستواه الاقتصادية مسحوق، فالأغنياء يزدادون ثراء، لذلك شكل الإسلام بنظامه الاقتصادي الذي جاء به طريق الخلاص من المشاكل الاقتصادية.

فقد عزز الإسلام فكرة المساواة الاقتصادية في توزيع الثروات، وإحقاق العدالة، ورفض ما تعيشه غالبية الناس من فقرٍ مدقع، فأكدت أنه من الواجب إن يكون المسؤول على دراية بمواق رعيته الاقتصادي، وأن يهتم بالإصلاح الاقتصادي كمقدمة لإصلاح المجتمع في كافة النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية.

يتضح ذلك بشكلٍ كبير في الإمام علي a منذ بداية الدعوة الإسلامية، في رغبته بإصلاح الوضع المعيشي للمسلمين، واستصلاح الأراضي الزراعية، وتحقيق الأمن لكي تنشط التجارة، وتنظيم الأمور المالية لدى المسلمين، كما أكد على ضرورة القيام بتنمية اقتصادية ثابتة، فقد أدت التحولات والتغييرات الاقتصادية التي جاء بها الإسلام وعززها الإمام علي a من خلال دوره التشريعي المهم في هذه الناحية، إلى إنصاف نوعاً ما الأكثرية الفقيرة المسحوقة، وخلق تكافل اقتصادي بينها وبين الأقلية ذات الثراء الفاحش، فأدت إلى صراع تقليص الصراع الحاد بينهما.

فقد سار الإمام علي a بسياسة اقتصادية ثابتة الخطى ومتوازنة، ليحقق في ذلك توازناً مدروساً ودقيقاً بين عملية الانتاج والاستهلاك أي ما يسمى اليوم جعل الميزان الاقتصادي غير خاسر للدولة، إن ذلك كان نتيجة التوازن و الدقة والمساواة التامة التي أرادها الإمام علي a في سياسته الاقتصادية.

كان النهج الاقتصادي للإمام علي a من أفضل النهج الاقتصادية التي عرفها التاريخ، فقد كان للإمام علي a وفكره الاقتصادي دور أساسي في إغناء الفكر

الاقتصادي في الدولة الناشئة، ويدل على ذلك خطبه ورسائله إلى ولاته على الامصار، وكان المبدأ الذي يعمل به هو رضا الله بالدرجة الاولى وضع الإمام خطة اقتصادية متكاملة للنهوض بالمجتمع الاسلامي، بعدما مرّ به من اضطرابات وحوادث خصوصاً بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، كان فكر الإمام علي a الاقتصادي يتمحور في ان الارض ملك لله خلقها لخدمة عباده ولا يحق لأي قوة او انسان مهما بلغ ان يسيطر عليها ويمنع الاخرين عنها.

عندما وصل الإمام علي a إلى منصب الخلافة، وكانت الاوضاع سيئة جداً لذلك بادر الإمام علي a لوضع خطة اصلاحية شاملة سياسية واجتماعية واقتصادية وعقائدية، فقد كان الانحراف في المجتمع الاسلامي رهيباً، وكان هذا الانحراف قد بدأ مع وفاة الرسول i وبدأ يتعاظم حتى وصل إلى أقصى حد مع مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، مما أثر بشكل سلبي على مسيرة الامة الاسلامية بادر الإمام علي a السلام فور استلامه الخلافة للتحرك من أجل تقويم الانحرافات في المجتمع الاسلامي، تحرك الإمام علي a كان يختلف عن تحرك النبي i لنشر الدعوة الاسلامية فالرسول i كان تحركه لقلب المجتمع الاسلامي رأساً على عقب من مجتمع جاهلي وثني إلى مجتمع اسلامي موحد، أما تحرك الإمام علي a فكان تحرك لإصلاح الأخطاء التي حدثت في ذلك المجتمع الاسلامي الذي أقام قواعده نبي الاسلام محمد i بعد أن بدأ الكثيرين من المسلمين بالخروج عن خط الإيمان الذي وصفه لهم الرسول i وانتهى بهم الأمر إلى قيام فتنة كبيرة أدت إلى مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وانقسام المجتمع الاسلامي فكان هدف الإمام علي a تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي حل بالدولة الاسلامية الناشئة حفاظاً على الدين والشريعة الاسلامية من الضياع، فوضع قوانين وقواعد صارمة لا مجال للمساومة أو التهاون في تطبيقها.

- إشكالية الدراسة:

"تتجلى مشكلة الدراسة في معرفة طبيعة السياسة والتنظيم المالي الذي اتبعه الإمام علي a في شؤون الغنائم والجزية والخراج، معرفة النهج الذي سار عليه في تطبيق هذا الموضوع دون حدوث أي تعديات مالية، وفي نفس الوقت رفد خزينة الدولة الإسلامية بالأموال اللازمة".

- أسئلة الدراسة:

١- ما هي ماهية السياسة المالية للإمام علي a ؟

٢- "ما هي الضوابط القانونية لأخذ الغنائم والجزية والخراج؟"

٣- "ماهي أهم الإصلاحات الاقتصادية في خلافة الإمام علي a ؟

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بيان أساس وجود نظام مالي خاص فيما يخص تحصيل الغنائم والخراج والجزية لدى الإمام علي a ، حيث كان نهجه التشريعي الاقتصادي صلباً في تأثيره الإيجابي على الوضع الاقتصادي منذ بداية الدعوة الإسلامية، فقد تأثر المسلمين بأفكار الإمام علي a في كافة القضايا الاقتصادية، وعمل على انقاذ المجتمع الإسلامي اقتصادياً من خلال أفكاره التي بثها في رفض الظلم والفقر والحرمان في فترة ولايته، فقد حكم الإمام علي a بالحكم الاسلامي الخالص الذي ما زالت اثاره الايجابية تدور في افاق عالمنا المعاصر، فالإمام علي a كان المعلم الاول بعد الرسول الاعظم i بالتربية التي انتهجها مجتمعنا الاسلامي والمجتهد في اختصاصات الدين والدنيا، فقد شجع الإمام علي a الأمة الاسلامية على العمل والانتاج وعدم التكاسل في مجالات الحياة الاقتصادية في سبيل القضاء على الفقر والحرمان.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن تجربة اقتصادية مهمة، أثبتت نجاحها لدرجة كبيرة، ومن أهم الدلائل على هذا النجاح، هو قيام الإسلام بالتخطيط المنظم والهادف في تنفيذ ما هو أفضل بالنسبة للوضع الاقتصادي للمسمين، وقد عمل الإمام علي a على القضاء على ظاهرة الفقر في المجتمع الإسلامي، فهذا الإنجاز الذي حققه الإمام علي a في سبيل نشر العادات الاقتصادية السليمة، وعدم الحاجة المادية للمسلمين مع نشره للدين الإسلامي بناءً على توجيهات النبي محمد.

- منهجية الدراسة:

ستعتمد في دراستنا على المنهج الآتي:

المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل المصادر التاريخية المرتبطة بموضوع الدراسة، كما أن الدراسة ستلحظ مواقف الإمام علي a من العديد من المواقف المالية، وكذلك تحليل مضمون آراءه في الغنائم والجزية والخراج.

- الدراسات السابقة:

١- دور الإمام علي a في إرساء الحضارة الإسلامية، العلامة المحقق الدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي، د.ت.

٢- تشير هذه الدراسة الى انه كان الإمام أمير المؤمنين a النموذج الحضاري المتميز من بين سائر أصحاب النبي i وتلامذة مدرسته الفكرية، ويرجع هذا إلى ما توافر له a من عوامل شاركت متكاملة في شخصيته الفكرية، وتتميز دراستنا في كونها تشير الى جانب معين من جوانب سيرة الامام a وهي التصدر الى الانحرافات التي جاءت بعد انتقال الرسول i الى الرفيق الأعلى، ودوره في الحفاظ على الامة الإسلامية وصيانتها.

٣- خصائص الإدارة عند الإمام علي بن أبي طالب a ، محسن باقر محمد صالح القزويني، مجلة أهل البيت d العدد ١.

يمتاز الفكر الإداري عند الإمام علي a بمتانته وتماسكه واستناده إلى قواعد منطقية رصينة، فجاء هذا الفكر متميزاً بخصائص قد لا يظفر بها أيٌ مفكر إداري غربي، فهو فكرٌ إنساني لأنه ينظر إلى الادارة بنظرة إنسانية، فالذي يتحرّك في أُفق الادارة هو الإنسان وليس الآلة، كما وأنّ نظرة الإمام إلى المؤسسة الإدارية؛ إنّها مجتمع مصغّر تتضامن فيه جميع المقومات الاجتماعية، وتتميز دراستنا في دراسة المكانة العلمية والسياسية والإدارية للأمام علي a ودور الامام a في معالجة الانحرافات والسلبيات التي عانت منها المجتمع الإسلامي في صدر الإسلام.

- مخطط الدراسة:

المطلب الأول- السياسة المالية للإمام علي a في إدارة الغنائم:

المطلب الثاني - السياسة المالية للإمام علي a في إدارة الجزية:

المطلب الثالث- السياسة المالية للإمام علي a في إدارة الخراج:

المطلب الأول

السياسة المالية للإمام علي a في إدارة الغنائم

إن النهج الاقتصادي الذي سار عليه الإمام علي a في تفاصيل الحياة الاقتصادية تمثل بالآتي:

أ - قام الإمام علي a على اتباع سياسة نقدية مميزة، استندت في ذلك على نهج النبي الذي عمل على تطوير التعاون والتكافل المالي بين المسلمين، والاعتناء بالواقع الاقتصادي وتطويره، وانعاش المسلمين اقتصادياً بتقليص عدد الفقراء والمحتاجين، لقد تجلى ذلك في خلافة الإمام علي a من خلال:

تحقيق العدالة في المساواة بتوزيع الأموال التي تنتجها الدولة، دون النظر إلا أي اعتبار في النسب أو أي شيء أخر.

هذا النهج الاشتراكي الاسلامي المتبع من قبل الإمام علي a بالتأكيد سيعارضه الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال، وعندما طالبوه بتغيير سياسته، كان رده:

"لو كان المال لي لَسوّيتُ بينهم فكيف، وإنما المال مال الله، ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا، ويضعه في الآخرة، ويُكرّمه في الناس، ويهينه عند الله"[١].

إن الإمام علي a بنظرته الثاقبة والعميقة للواقع الاقتصادي تود الوصول إلى مجتمع من الصعب أن يتعرض لأزمات اقتصادية، فالكل يعمل والكل ينتج دون أي ظلم، ودون تكديس الأموال بيد فئة على حساب فئة أخرى[٢].

ب- أراد الإمام علي a جعل بيت مال المسلمين، هو الممول للإنفاق على المشاريع الاقتصادية المنتجة، أي خلق ما يسمى اليوم "التنمية المستدامة"، وإنشاء المشاريع الانتاجية الزراعية وزيادة الاهتمام بتربية الحيوانات، والاهتمام بالحرف، وتنشيط التجارة، ولان الزراعة مهمة جداً فقد أوصى الإمام علي a ولاته وعامليه على استصلاح الأراضي الزراعية، لما للزراعة من دور كبير ومهم في دعم الواقع

المعيشي لدى دولته، وتنشيط المجلات الاقتصادية الأخرى[٣].

فقد قال الإمام علي a في ذلك:

"وليكُن نظرك في عِمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً"[٤].

جـ- أكد الإمام علي a على كافة الإداريين والمتنفذين في دولته بعدم الطمع في المال العام، ووضع المصلحة الاقتصادية العامة في أولوياتهم، وتبديتها عن المصلحة الاقتصادية الخاصة، إن هذا التخطيط الاقتصادي والقرارات المأخوذة كانت على قدر كبير من الأهمية، وقد كان للإمام علي الدور الأول فيها، ويمكن ملاحظتها كيف أنها تمحورت على ثلاث نقاط أساسية[٥]، وهي:

- المراقبة الدائمة والتي اتسمت بالفاعلية.
- العمل على التخلص من الفقر قولاً وفعلاً.
- التخطيط الدقيق وإدراك سبل النجاح في إدارة الواقع الاقتصادي.

إذا أردنا القول أن العبرة في النتائج، حيث يمكن ملاحظة النتائج الإيجابية التي توصل إليها الإمام علي a من سياسته الاقتصادية وذلك في ظرف زماني قصير وعلى الرغم من العراقيل التي حاولت احباطه:

- حدث انتعاش الاقتصادي ملحوظ لكافة الفئات المسلمة ولا سيما الفقيرة.
- تنشيط الواقع الاقتصادي وزيادة دخل خزينة المسلمين.
- قللت معاناة الفقراء وتراجع أعدادهم بشكل كبير.
- الشيء المهم أيضاً محاربة الإمام علي a في سبيل انعاش الوضع الاقتصادي للفقراء فقط، بل لتحسين حياتهم الاجتماعية ومستواهم الثقافي، فحسب رأي الإمام علي a إن الفقر ليس بالفقر المادي بل بالفقر العقلي والثقافي.

فيقول الإمام علي a : "لا فقر أشد من الجهل".

وقال عن الطمع: "مجاوزتك ما يكفيك فقر لا منتهى له"[٦].

د- فقد أدرك الإمام علي a ضرورة الإحساس بالراحة الاقتصادية والمادية للمسلمين لما لذلك من أهمية كبيرة حتى على اعتقادهم الديني وحسهم وانتمائهم الوطني، لذلك عرف أن الفروق الكبيرة في الناحية الاقتصادية والفقر المدقع في المجتمع قد تؤدي إلى الكوارث الآتية:

- ضعف الاعتقاد الديني.
- تراجع الشعور الوطني.
- الفساد الاجتماعي الأخلاقي.
- انتشار الجرائم وسوء التغذية وما إلى ذلك من الأمور السلبية.

هذا ما قاله الإمام علي a :

"ان الغنى في الغربة وطن، والفقر في الوطن غربة".

لقد كان للإمام عليّ a طريقةً خاصة في توزيع الغنائم، فقد طبّق الإمام علي a على المسلمين ما لم يألفوهُ سابقاً، فقد اعتاد المسلون بعد انتهاء المعارك الحصول على الغنائم، والتي وُصفت بالوفيرة، وهذا ما كان سائداً في العصور التي سبقت عهد الإمام علي a ، وبشكلٍ خاص الخروب التي كلن المسلون يخوضونها مع الفرس أو الروم[٧].

فقد أمر الإمام علي a أصحابهُ بأن يسعوا وراء الغنائم، ودعا إلى حرب بلا غنيمة، أو أن يكون نصيبهم من هذه الغنائم بالقدر اليسير، وطبّق الإمام علي a أيضاً من خلال حرب الجمل بأن منع على المقاتلين أن يسلبوا نساء القوم واتخاذهم سبايا، أو الحصول على أموالهم[٨]، ومن هذا ما ذُكر في كتاب شرح نهج البلاغة ما يلي: "اتفقت الرواة كلها على أنّ الإمام علي a قبض ما وجد في عسكر الجمل، من سلاح ودابة ومملوك ومتاع وعروض، فقسمهُ بين أصحابه، وأنّهم قالوا لهُ: أقسم بيننا أهل البصرة فأجعلهم رقيقاً، فقال: لا، فقالوا: فكيف تحلّ لنا دماءهم وتحرم علينا سبيهم"[٩].

المطلب الثاني

السياسة المالية للإمام علي a في إدارة الجزية

لقد كان الدور التشريعي الاقتصادي الذي أداه الإمام علي a وفق التنزيل خلال حياة النبي وحتى وفاته، فأن تجربة تتصف بأنها فريدة ومميزة في تاريخ الاقتصاد الإنساني، فقد طبق الإمام علي a أفكاره في المجال الاقتصادي مستنداً فيه إلى تعاليم الإسلام، فلم يرضى بوجود طبقية اقتصادية، بل اتجه إلى مبدأ توزيع القدرات والثروات والخيرات والعمل على كافة فئات دولته، كما رفض انتشار ظاهرة الفقر المدقع بين عامة الناس، وأراد تنظيم الحياة الاقتصادية بإلغاء الفوضى والاضطرابات فيها(١٠).

انتهج الإمام علي a أسلوباً جديداً في مسألة الجزية، ومن ذلك قوله: "لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف، أما مشركو العجم فتؤخذ منهم الجزية، وأما أهل الكتاب من العرب والعجم فإنّ آبوا أن يسلموا وسألونا أن يكونوا أهل ذمة قبلنا منهم الجزية"(١١).

وعن الإمام علي a قولهُ: "إما قبلوا أهل الذمة لتكون أموالهم كأموالنا ودناؤهم كدمائنا"(١٢)، كما أوصى الإمام علي a ولاتهُ باستخدام الرفق في أخذ الجزية من أهل الذمة، وأن لا يرهقوهم في مقدارها، وعن عبد الملك بن عمير قولهُ: "أخبرني رجل من ثقيف قال: استعملني الإمام علي a بن أبي طالب- a -فقال: لا تضربنّ رجلاً سوطاً في جباية درهم ولا تبيعنّ لهم رزقاً ولا كسوة شتاء ولا صيف، ولا دابة يعملون عليها، ولا تقم رجلاً قائماً في طلب درهم، قال: قلتُ: يا أمير المؤمنين إذا رجع إليك كما ذهبت من عندك، قال: وإن رجعت كما ذهبت ويحك إنما أمرنا أن تأخذ منهم العفو" أي يعني الفضل والزيادة أو الفائض المالي(١٣).

المطلب الثالث

السياسة المالية للإمام علي a في إدارة الخراج

لقد أراد الإمام علي a بناء القطاعات الخدمية المتنوعة في المجتمع الإسلامي، وحماية حياة هذا المجتمع وأمنه، وتأمين مصادر دائمة في معيشة المسلمين، إن النهج الاقتصادي الذي

اتبعه الإمام علي a ، إذا دل على شيء فقد دل على فهمه العميق للقرآن الكريم والسنة النبوية، في التفسير والتأويل، وجعل هذا النهج المتبع في كافة المجالات وبتفاصيلها(١٤).

وقد أدرك أن بناء مقومات الدولة الإسلامية الاقتصادية لابد من تحديدها بالأمور والمهام الآتية:

١- العمل على جباية الضرائب والخراج، لتحويلها لأمور خدمية تفيد المجتمع ككل، وبالتأكيد أكد الإمام علي a على ضرورة تحقيق العدالة في الجباية.

٢- العمل على استصلاح الأراضي الزراعية والعناية بكافة مجالات الاقتصاد (تربية الحيوان- الزراعة-الحرف-التجارة).

٣- تنوع مصادر الرزق لرفد المسلمين وجعل خزينتها تذخر بالنقود.

فقول الإمام علي a :

"جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها".

فبرأيه ذلك هو طريق الخلاص كل الأزمات الاقتصادية الإسلامية التي يمكنها أن تعصف ببنيان الدعوة الإسلامية(١٥).

إن السلوك الاقتصادي الذي انتهجه الإمام علي a تغيير مقادير الخراج بحسب شكوى أهل الخراج و بحسب الظروف والتغييرات التي تطرأ على الزراعة والأرض، وتأكيد الإمام علي a على ملاحقة أمر الخراج كان لعلمه بأن العمل بالزراعة يختلف عن العمل بالصناعة أو التجارة أو أي نشاط اقتصادي آخر(١٦)، وكان يرى أن العناية بالأرض وأهل الخراج من الفلاحين هو صلاح لعامة الناس فإذا كانوا بخير قدموا كل ما لديهم لخير البلاد والعباد وهو بنفس الوقت يطبق مبدأ التعاطف معهم والرفق بهم وأنه لا يريد أن يحملهم ما لا طاقة لهم به(١٧)، اذا تحقيق اقتصاد متكامل آمن و مستقر كان هدف الإمام علي a لمواجهة الانحرافات التي حدثت في المجتمع الاسلامي في المجال الاقتصادي سواء في الزراعة أو الصناعة أو التجارة، واعتمد في ذلك على منظومة اخلاقية دينية تستمد أحكامها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وذلك لخلق حالة من التوازن بين أفراد المجتمع ومنع الظلم وإقامة العدل(١٨).

قدم الإمام علي a ثلاثة نظريات هي النظرية الأولى: الخراج المعتدل، التي تشير إلى أن اعتدال نسبة الخراج من الناتج الكلي، سيؤدي إلى تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج والإنتاجية ولزيادة الأرباح، والذي سيترتب عليه زيادة الطلب على عناصر الإنتاج بما فيها العمل، الذي سيقود إلى زيادة كل من الاستخدام وتوزيع الدخول والطلب، ثم إلى زيادة الاستثمار وإلى إعمار البلاد. النظرية الثانية: الخراج المتشدد، التي تشير إلى ارتفاع نسبة الخراج من الناتج الكلي، بشكل يؤدي إلى انخفاض الحافز لدى الأفراد المنتجين على زيادة الإنتاج والاستثمار في القطاع الزراعي، بسبب التسلط والتفكير فقط بمقدار الخراج دون أهله، وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الدخول، وظهور الانتفاضات، والذي يقود إلى انخفاض الادخارات ثم الاستثمار، وتدهور الأعمار، وعدم استقامة النظام على المدى البعيد. النظرية الثالثة: الخراج المعدل، الذي تقوم على أن نسبة الخراج من الناتج ثابتا، طالما كانت تكاليف الإنتاج والظروف التي تحيط به ثابتا أيضا، وعندما تتغير هذه التكاليف والظروف بالزيادة مثلا إلى مقدار معين، فإن نسبة الخراج وفقا لهذه النظرية يجب أن تقل بمقدار الزيادة في التكاليف، حتى لا يكون الخراج عبئا على الطبقة المنتجة، بل يجب أن يكون حافزا لها على زيادة الإنتاج، وكذلك إلى خلق شعور لدى هذه الطبقة المنتجة بأن المهم ليس هو الخراج، وإنما الطبقة المنتجة، لان الاهتمام بها يعني الاهتمام بالمجتمع بكامله[١٩].

وكما يقول الإمام علي a : (وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم، ولا يصلح لمن سواهم، إلا بهم لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله). حدد الإمام علي a الصفات القياسية لعامل الخراج، عندما يذهب إلى سكان الحي ويأخذ منهم حق الله، وعندما يصاحب الشخص الذي عنده حق الله ليعطيه إياه، سواء أكان ذلك الحق نقدا (ذهب أو فضة) أم أموال عينية (إبل أو ماشية) وكيف يتعامل مع هذه الأموال، ابتداءً من لحظة الدخول عليها بإذن صاحبها حتى أخذ الحق منه. اعتمد الإمام علي a على نظام المقاسمة لتقدير أموال الخراج، بأجواء ملئها العدالة والحرية، حيث تجري عملية قسمة الأموال أمام صاحبها، ويخير هو في كل قسمة يجريها عامل الخراج أي جزء أو حصة يختار، بدون أن يكون هناك أية ضغوط أو تسلط، وان ظن صاحب المال بالقسمة شيئا، على عامل الخراج أن يعيد عملية القسمة من جديد، ويكرر

هذه العملية حتى يرضى صاحب المال، ويقتنع اقتناعا تاما بصحة القسمة وعدالتها. حدد الإمام علي a المواصفات القياسية لأموال الخراج من الأبل والنوك والماشية وغيرها، بقوله a : (ولا تأخذن عودا ولا هرمة ولا مكسورة ولا مهلوسة ولا ذات عوار)، أي يجب أن تكون الأموال المأخوذة جيدة وسليمة ومتعافية وخالية من أية عاهة تقلل من قيمتها ويتعذر الاستفادة منها(٢٠).

لقد حدد الإمام علي a المواصفات القياسية لكل من المؤتمن والوكيل وعامل الخراج، بأن يكونون من الذين يخافون الله تعالى، ويتصفون بالإيمان والأمانة، والصدق، والرفق في تعاملهم مع المجتمع. طبق الإمام علي a وظيفة الرقابة لمتابعة سير الأعمال لأمرائه وعماله، حيث كان يبعث عليهم العيون الصادقة، لمراقبتهم والتأكد من سلامة موقفهم، وكان يحذرهم من الوقوع في الخطأ، ويحاسبهم على حدوثه، مهما كان ذلك الشخص ومهما كان حجم الخطأ، فالجميع عنده سواء فمن كتبه التي تؤكد على استخدامه لوظيفة الرقابة، الكتاب الذي بعثه إلى عامله زياد بن أبيه، حذره فيه من خيانة أموال المسلمين، وتوعده بمحاسبه شديدة، إذ قال له a : (وإني أقسم بالله قسما صادقا لئن بلغني أنك خنت من فيء المسلمين شيئا صغيرا أو كبيرا، لأشدن عليك شدة تدعك قليل الوفر، ثقيل الظهر، ضئيل الأمر والسلام). وفي كتاب آخر له a إلى أحد عماله، الذي خان الأمانة، وأخذ بعض فيء المسلمين قال فيه a : (... فاتق الله وأردد إلى هؤلاء القوم أموالهم، فأنك إن لم تفعل ثم أمكنني الله منك لأعذرن إلى الله فيك، ولا ضربنك بسيفي، الذي ما ضربت به أحدا إلا دخل النار) (٢١).

فالخراج هو الضريبة المالية التي فرضها الإسلام على غلّة الأرض وهو شريان الاقتصاد الإسلامي فإنّ معظم واردات الدولة تستند إليه كما أنّ نفقاتها كانت عيالا عليه فرواتب الجيش ورواتب سائر الموظّفين في جهاز الدولة معظمها من هذه الضريبة وقد اعتنى الإمام بها عناية بالغة (٢٢).

وإن من أهمّية الخراج في عهده لمالك الأشتر قال a : وتفقّد أمر الخراج بما يصلح أهله فإنّ في صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم إلاّ بهم لأنّ النّاس كلّهم عيال على الخراج وأهله ، وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في

استجلاب الخراج لأنّ ذلك لا يدرك إلاّ بالعمارة؛ ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلاّ قليلا ، فإن شكوا ثقلا أو علّة أو انقطاع شرب أو بالّة أو إحالة أرض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش خفّفت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم؛ ولا يثقلنّ عليك شيء خفّفت به المئونة عنهم فإنّه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك مع استجلابك حسن ثنائهم وتبجّحك باستفاضة العدل فيهم معتمدا فضل قوّتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم والثّقة منهم بما عوّدتهم من عدلك عليهم ورفقك بهم فربّما حدث من الأمور ما إذا عوّلت فيه عليهم من بعد ما احتملوه طيّبة أنفسهم به؛ فإنّ العمران محتمل ما حمّلته وإنّما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها وإنّما يعوز أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع وسوء ظنّهم بالبقاء وقلّة انتفاعهم بالعبر(٢٣).

وحوى هذا المقطع جميع صنوف العدل والشرف وما ينشده الإسلام من عمران الأرض وإشاعة الرخاء بين الناس وقد حفل بامور بالغة الأهمّية كان منها:

أمّا الخراج فهو من أهمّ واردات الدولة الإسلامية في تلك العصور وأمّا كيفيّة شرائطه وشؤونه فقد تعرّضت لها كتب الفقه الإسلامي وقد عرض الإمام a في كلامه إلى أنّ صلاح الخراج صلاح لأهله وصلاح لجميع المواطنين لأنّهم جميعا عيال عليه(٢٤).

وأكّد الإمام a على ضرورة إعمار الأرض وذلك بشقّ الأنهر وما يحتاجه المزارعون في شئون زراعتهم وتنميتها فإنّ زيادة الخراج لا يكون إلاّ بعمارة الأرض ، أمّا إهمال الأرض وعدم الاهتمام بها فإنّه يعود بالأضرار الفادحة على المزارعين والمواطنين ويشيع البؤس والفقر بين الناس ، وحثّ الإمام a السلطة على الاستجابة الكاملة للمزارعين فيما يطلبونه من إصلاح لأرضهم وما يعود على زرعهم(٢٥).

أمّا الخراج فهو من أهمّ واردات الدولة الإسلامية في تلك العصور وأمّا كيفيّة شرائطه وشؤونه فقد تعرّضت لها كتب الفقه الإسلامي وقد عرض الإمام a في كلامه إلى أنّ صلاح الخراج صلاح لأهله وصلاح لجميع المواطنين لأنّهم جميعا عيال عليه.

وأكّد الإمام a على ضرورة إعمار الأرض وذلك بشقّ الأنهر وما يحتاجه المزارعون في شئون زراعتهم وتنميتها فإنّ زيادة الخراج لا يكون إلاّ بعمارة الأرض، أمّا إهمال

الأرض وعدم الاهتمام بها فإنّه يعود بالأضرار الفادحة على المزارعين والمواطنين ويشيع البؤس والفقر بين الناس، وحثّ الإمام a السلطة على الاستجابة الكاملة للمزارعين فيما يطلبونه من إصلاح لأرضهم وما يعود على زرعهم بالنماء فإنّ إهمال طلباتهم يوجب خراب الأرض وموت الزرع؛ كما أنّ الاستجابة لطلباتهم فيه زين للمسؤولين وتبجحّ لهم بإشاعة العدل ومن الطبيعي أنّ ذلك يوجب ربط المواطنين بالدولة وإخلاصهم لها، أمّا السبب في خراب الأرض فإنّه ناجم عن فقر المزارعين وعدم تمكّنهم من إصلاح زرعهم ومن المؤكّد أنّ ذلك ناشئ عن جشع المسئولين واهتمامهم بجلب الخراج ولا يعيرون أي اهتمام لإصلاح الأرض(٢٦).

الخاتمة:ـ

من خلال البحث في السياسة المالية للإمام علي في الغنائم والخراج والجزية، يمكن فهم النهج الذي انتهجه الإمام علي a في السياسة الاقتصادية التي أدار بها الدولة الإسلامية، بحيث تميزت تلك السياسة بالشمولية والمساواة حتى غدت منهجاً تتبعهُ الدول والحكومات في وقتنا الحاضر، ويُقاس تقدم الدول بقوة اقتصادها وازدهاره، فكان الاهتمام بالاقتصاد من أهم الرّكائز التي اعتمدها الإمام علي a ، فنجح في إدارة الدولة وتقوية اقتصادها وتنمية الزراعة والصناعة محققاً نظاماً اقتصادياً مزدهراً يكفل حقوق الجميع ويقوم على إرساء دعائم المساواة بين أفراده جميعاً.

لقد قام الإمام علي a بسياسةً ماليةً وإدارية ناجحة، فقد فنظّم إيرادات الدولة، من الفي والغنائم والخراج والجزية، وبرهن على درايةٍ كبيرة في مجال الخراج وشددّ عمّالهُ على تخفيف على الناس، وأما الغنائم، فقد تغيّر توزيعها في عهدهِ، فطالب المسلمين بان يقلّلوا من حصصهم من الغنائم، والامتناع عن أخذ مال السبايا والاستئثار بهم، وانطبق هذا على الفيء والجزية، فراعى حقوق أهل الذمة، وكذلك فيما يتعلّق بالجوانب المالية وواردات الدولة وآلية توزيعها، وأعلن حزمه في أمر الخراج وما تملكه الدولة من العائدات المالية التي هي ملك الشعب. وبيّن a عدله في سياسته المالية بأن لا يخصّ نفسه وذويه بتلك الأموال، وإنما تنفق لتطوير الحياة العامة وتنميتها من خلال خلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة للفرد والقضاء على الجريمة والفساد. وكان من أبرز ملامح برنامجه السياسي الاقتصادي

التوزيع العادل للثروة وإشاعة الرخاء والانتعاش الاقتصادي لسكان الدولة الاسلامية دون تمييز أو اعتبار خاص، فقد ساوى بين سكان بلاد المسلمين، وشهد عهده مساواة في التوزيع والعطاء، فليس لأحد على أحدّ فضل أو امتياز، وإنما الجميع على حدٍ سواء، فلا فضل للمهاجرين على الأنصار، ولا للعرب على غيرهم. وفي نهاية البحث لقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً - النتائج:

تمثلت سياسته المالية التي استندت على عدّة أسس وكانت إنموذجاً مهماً يمكن الاستفادة منه حتى العصر الحاضر، هي:

الأول: توزيع ما كان يتجمع في بيت المال من النقدين الذهب والفضة على الموارد التي ذكرتها الآية، وكان اغلب ذلك من الصدقات.

الثاني: توزيع الفيء من مواد نقدية او عينية على المقاتلين، او الذين يحضرون القتال ويقومون بشؤون خدماتية للجيش، وكان عددهم ضخماً. وكانت الثروة العينية الأوسع المتمثلة بزكاة الغلات والانعام توزع على الفقراء ايضاً، وتلك السياسة تمثل سياسة في الضمان الاجتماعي لجميع الافراد في المجتمع الاسلامي.

ولا شك ان مقدار تلك الثروة المتجمعة في بيت مال المسلمين كان ضخماً، فكان يتطلب وجود نوع من الادارة لتنظيم صرف ذلك المال وحسن توزيعه، من قبيل وجود الكتّاب والدفاتر التي كانت تدرج فيها اسماء الافراد الذين يستلمون من بيت المال. خذ مثلاً على ضخامة العملية الادارية في التوزيع، فقد كان جيش الإمام a الذي شارك في صفين قد بلغ اكثر من مائة وعشرين الف مقاتل، وهذا العدد الضخم كان يحتاج الى سجلات بأسمائهم ومقدار عطاياهم.

الثالث: ضبط السوق التجاري عبر حثّه a الباعة واصحاب الحوانيت على عدم الغش، والتحكم بالمكيال بالحق، والمحافظة على الاسعار، ومحاربة الاحتكار، فقد كان a يكثر المرور على سوق الكوفة فيحثّ الباعة على ضبط الميزان وعدم الغش. ولا شك أن السوق التجاري في الكوفة -عاصمة دولة أمير

المؤمنين a كان فرعاً رئيسيا من فروع مجرى النقد في المجتمع. لأن بيت المال كان في الكوفة، ولا شك ان البيع والشراء يتطلب دوماً نشاطاً في الحركة النقدية، وانتقالاً مستمراً للمال بين ايادي مختلفة.

الرابع: محاربة الربا، الذي حرمه الاسلام عبر قوله تعالى في الكتاب المجيد: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥) في نفس الوقت الذي شجع فيه على الكسب الحلال في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، ولذلك كان الإمام a يدعو التجار الى التفقه في احكام التجارة، فيقول لهم: «يا معشر التُجار: الفقه ثم المتجر...». ويقول a لهم ايضاً: «من اتجرَ بغيرِ فقه فقد ارتطم في الربا».

الخامس: كان النقد المسكوك (ذهباً كان او فضةً) في ذلك الزمان، يمثل المال الحقيقي لا المال الاسمي.

ثانياً - المقترحات:

١- ضرورة أخذ ما قام به الإمام علي a من تصرفات في الشأن المالي إنموذجاً في تطبيق السياسة المالية العادلة في وقتنا الحاضر.

٢- عدم الظلم في عملية جني الضرائب من العامة، وأن يكون مقدار المال المراد جبايته قائم على أساس العدالة والموضوعية.

هوامش البحث

(١) شرح: محمد عبدو: الإمام علي بن أبي طالب نهج البلاغة ١-٤، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ص٢٣١.

(٢) الكوراني، علي: الحق المبين (مجموعة بحوث مستفادة من محاضرات آية الله العظمى وحيد الخراساني)، ص٢٣٢.

(٣) أبو بكر القادري: في سبيل مجمع إسلامي، توجهات في الفكر والحياة، ط١، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، عام ١٩٨٩م، ص١٨٩.

(٤) شرح: محمد عبدو: الإمام علي بن أبي طالب نهج البلاغة ١-٤، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ص٢٣١.

(٥) الصابئ، (غرس النعمة محمد بن هلال): المختار في رسائل الصابئ، بغداد، طبعة عثماني، عام ١٨٣٨م، ص١٥٨.

(٦) شرح: محمد عبدو: الإمام علي بن أبي طالب نهج البلاغة ١-٤، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ص٢٣١.

(٧) عبد القادر، فاطمة سيد، السياسة المالية للإمام عليّ، ص١٧٥.

(٨) الريشهري، محمد، موسوعة الإمام عليّ بن أبي طالب في الكتاب والتاريخ، تح: مركز بحوث دار الحديث-السيد محمد كاظم الطباطبائي-السيد محمود الطباطبائي نراد، دار مصادر سرة النبي والأئمة، قم، ١٤٢٥ه، ط١، ج٧، ص١٨٦.

(٩) ابن الحديد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، (ت:٦٥٦هـ)، شرح نهج البلاغة، تح: محمد أبو الفضل، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م، ط١، ج١، ص٢٥٠.

(١٠) علاء الدين أبو بكر ابن مسعود (ت٧٩٤هـ/١٤٠٠م)، بدائع الصنائع، تح: محمد عدنان درويش، دار الفكر، ط٢، (بيروت-١٩٩٩)، ١٩٦/٧.

(١١) ابن قدامة، المغني، ج٨، ص٣٧٥.

(١٢) ابن قدامة، المغني، ج٨، ص٣٧٥.

(١٣) ابن الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١، ص٢٥٥.

(١٤) أحمد الباليساني: فقه الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، المجلد الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٥٦.

(١٥) ألف حكمة للإمام علي بن أبي طالب a ، دار التيار الجديد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٤م، ص١٣٨.

(١٦) رضا صاحب أبو حمد، الامام علي بن ابي طالب a و سياسة في الخراج لمعالجة السكن والاعمار، كلية الادارة، جامعة الكوفة، مجلة الفري، السنة الحادية عشر، م١، ٢٠١٥.

(١٧) القمي، شرح نهج البلاغة، ج٥، ص ٥٩

(١٨) القلعجي، محمد رواسي وقتيني، حامد صادق: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، ط٢، (بيروت- ١٩٨٨)، ص٣٥١.

(١٩) إبراهيم، لبيد وعمر، فاروق: عصر النبوة والخلافة الراشدة، منشورات دار الحكمة، (بغداد- ١٩٩٢)، ص١٩٦.

(٢٠) درنيقة، محمود احمد: الموجز في الحضارة الإسلامية، المؤسسة الحديثة للكتاب (بيروت- ٢٠١٠)، ص٨٧.

(٢١ الجنابي، طلال: أبو تراب، الدار العربية للموسوعات (د.م-د.ت)، ص٢٧٦.

(٢٢) هدى ياسر سعدون، الفكر الإداري عند الإمام علي a في نهج البلاغة، طبعة مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينية المقدسة: ص ٢٩٥ - ٢٩٨.

(٢٣) فاروق عمر وآخرون: النظم الإسلامية، ص١٠٤.

(٢٤) خليل، محسن: في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، (بغداد- ١٩٨٦)، ص٢٥٢.

(٢٥) عبد العزيز، في التنظيم الاقتصادي في صدر الإسلام، بحث منشور ضمن مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت- ١٩٨١)عدد خاص، ص٧٦.

(٢٦) السيد زهير الاعرجي، السيرة الاجتماعية للإمام علي بن أبي طالب a ، الجزء ١، ص٦٩٢-٦٩٥.

قائمة المصادر والمراجع

١. محمد عبدو: الإمام علي بن أبي طالب نهج البلاغة ١-٤، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٢. الكوراني، علي: الحق المبين (مجموعة بحوث مستفادة من محاضرات آية الله العظمى وحيد الخراساني).
٣. أبو بكر القادري: في سبيل مجمع إسلامي، توجهات في الفكر والحياة، ط١، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، عام ١٩٨٩م.
٤. الصابئ، (غرس النعمة محمد بن هلال): المختار في رسائل الصابئ، بغداد، طبعة عثماني، عام ١٨٣٨م.
٥. عبد القادر، فاطمة سيد، السياسة المالية للإمام عليّ.
٦. الريشهري، محمد، موسوعة الإمام عليّ بن أبي طالب في الكتاب والتاريخ، تح: مركز بحوث دار الحديث-السيد محمد كاظم الطباطبائي-السيد محمود الطباطبائي نراد، دار مصادر سرة النبي والأئمة، قم، ١٤٢٥هـ، ط١، ج٧.

٧. ابن الحديد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، (ت:٦٥٦هـ)، شرح نهج البلاغة، تح: محمد أبو الفضل، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م، ط١، ج١.

٨. علاء الدين أبو بكر ابن مسعود (ت٧٩٤هـ/١٤٠٠م)، بدائع الصنائع، تح: محمد عدنان درويش، دار الفكر، ط٢، (بيروت-١٩٩٩).

٩. ابن قدامة، المغني، ج٨.

١٠. أحمد الباليساني: فقه الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، المجلد الأول، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١. ألف حكمة للإمام علي بن أبي طالب a ، دار التيار الجديد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٤م.

١٢. رضا صاحب أبو حمد، الإمام علي بن أبي طالب a وسياسة في الخراج لمعالجة السكن والأعمار، كلية الادارة، جامعة الكوفة، مجلة الفري، السنة الحادية عشر، م١، ٢٠١٥.

١٣. القمي، شرح نهج البلاغة، ج٥.

١٤. القلعجي، محمد رواسي وقتيني، حامد صادق: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، ط٢، (بيروت-١٩٨٨).

١٥. إبراهيم، لبيد وعمر، فاروق: عصر النبوة والخلافة الراشدة، منشورات دار الحكمة، (بغداد-١٩٩٢).

١٦. درنيقة، محمود احمد: الموجز في الحضارة الإسلامية، المؤسسة الحديثة للكتاب (بيروت- ٢٠١٠).

١٧. الجنابي، طلال: أبو تراب، الدار العربية للموسوعات (د.م-د.ت).

١٨. هدى ياسر سعدون، الفكر الإداري عند الإمام علي a في نهج البلاغة، طبعة مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينية المقدسة.

١٩. فاروق عمر وآخرون: النظم الإسلامية.

٢٠. خليل، محسن: في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، (بغداد-١٩٨٦).

٢١. عبد العزيز، في التنظيم الاقتصادي في صدر الإسلام، بحث منشور ضمن مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت- ١٩٨١)عدد خاص.

٢٢. السيد زهير الاعرجي، السيرة الاجتماعية للإمام علي بن أبي طالب a .